



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة الزراعة

الدورة الرابعة والعشرون

روما، 29 سبتمبر/أيلول – 3 أكتوبر/تشرين الأول 2014

تقرير الاجتماع الثاني للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة

موجز

لعبت لجنة الزراعة دوراً رئيسياً في إنشاء الشراكة العالمية من أجل التربة، التي خرجت إلى حيز الوجود في نهاية عام 2012 بعد أن صادقت على اختصاصاتها الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة.

وكما هو منصوص عليه في "النظام الداخلي" الذي اعتمده الجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة في دورتها الأولى في يونيو/حزيران عام 2013، يتعين على الشراكة العالمية من أجل التربة أن تقدم تقاريرها إلى لجنة الزراعة.

وقد اجتمعت الجمعية العامة مرتين منذ بدء الشراكة العالمية من أجل التربة، في 11-12 يونيو/حزيران عام 2013 وفي 22-24 يوليو/تموز 2014. وحضر كلا الاجتماعين عدد كبير من أعضاء المنظمة والشركاء الآخرين. وقد قُدم تقرير الدورة الأولى مباشرة إلى الدورة الثامنة والأربعين بعد المائة للمجلس في ديسمبر/كانون الأول 2013، في حين يُقدّم التقرير عن الدورة الثانية إلى لجنة الزراعة في دورتها الحالية.

عموماً، أحرزت الشراكة العالمية من أجل التربة تقدماً كبيراً وانخرطت في عمليات شراكة نشطة. ويرد في هذا التقرير تلخيص للنقاط الرئيسية.

وينبغي إيراد ذكر خاص للتحديث الذي أجري على "الميثاق العالمي للتربة"، تلك الأداة التي اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة منذ عام 1981. فقد أُعدّ برعاية فريق الخبراء الفني الحكومي الدولي المعني بالتربة، وهو الهيئة الاستشارية الرئيسية للجمعية العامة، نص محدّث أجرت عليه الشراكة العالمية من أجل التربة مزيداً من التعديل. ويرد في الملحق للوثيقة الحالية النص الناتج عن ذلك وهو مقدّم إلى اللجنة لتنظر فيه قبل إحالته إلى الدورة الخمسين بعد المائة لمجلس المنظمة، وفي نهاية المطاف إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر المنظمة.



m1165a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

الإجراء المقترح على اللجنة:

قد ترغب اللجنة في أن:

- (أ) تعرب عن التقدير لما أحرزته الشراكة العالمية من أجل التربة من تقدم جيد منذ تأسيسها، بما في ذلك الموافقة على "خطط العمل"، والترتيبات التي اتخذت لإنجاح تنفيذ "السنة الدولية للتربة (2015)" و"اليوم العالمي للتربة"، وإصدار تقرير تأسيسي جديد مخطط له عن "حالة موارد التربة في العالم" في نهاية عام 2015.
- (ب) تأكيد أهمية بذل جهود قوية لحشد الموارد فيما يتعلق بجميع أعمال الشراكة العالمية من أجل التربة، وخصوصاً دعم تنفيذ "خطط العمل". وفي هذا الصدد، قد ترغب اللجنة في دعوة الشركاء في الموارد المحتملين جميعاً للاستفادة الكاملة من "مرفق التربة السليمة" الذي شكّل مؤخراً.
- (ج) إقرار "الميثاق العالمي المحدث للتربة"، قبل أن ينظر فيه مجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2014 ومؤتمر المنظمة في يونيو/حزيران 2015.

يمكن توجيه أية استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

مجاهد عاشوري

مدير قسم الأراضي والمياه

رقم الهاتف: +39 06 570 53843

أولاً - معلومات أساسية

1- قد يتذكر الأعضاء أن لجنة الزراعة لعبت منذ دورتها الثانية والعشرين في يونيو/حزيران 2010 دوراً رئيسياً في إنشاء الشراكة العالمية من أجل التربة، وهي مبادرة جديدة خرجت إلى حيز الوجود في نهاية عام 2012. وكان القصد وضع أداة رئيسية لتوليد تعاون مجدّد بين جميع الشركاء المعنيين (أي أعضاء المنظمة والمؤسسات التي تتعامل مع مسائل التربة وحلولها)، واتخاذ إجراءات أكثر فعالية للإدارة المستدامة للتربة في وقت تتعرض فيه موارد التربة الثمينة إلى تهديدات خطيرة.

2- منذ يونيو/حزيران 2010، بدأت واستمرت عملية تشاورية مكثفة وشاملة على الصعيدين التقني والسياسي على حد سواء. ورحبت اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين في مايو/أيار 2012 بالتقدم المحرز حتى ذلك الحين، واقترحت أن تُراجع مجموعة عمل لا حدود زمنية لعملها اختصاصات الشراكة العالمية من أجل التربة قبل تقديمها إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة. وفي نهاية المطاف، اعتمدت هذه الاختصاصات في الدورة الخامسة والأربعين بعد المائة لمجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2012، ما أتاح البدء الرسمي لمبادرة الشراكة العالمية من أجل التربة مباشرة بعد ذلك.

3- اعتمدت الجمعية العامة، وهي الجهاز الرئيسي للشراكة العالمية من أجل التربة، في أول اجتماع لها في حزيران/يونيو 2013 قواعد إجرائية تشمل كافة الأنشطة التي تتولد تحت رعايتها. وللفقرة 1 من المادة التاسعة أهمية خاصة للجنة الزراعة، فهي تنص على أن: "ترفع الجمعية العامة تقاريرها، عن طريق الأمانة، إلى لجنة الزراعة في منظمة الأغذية والزراعة التي قد تلفت انتباه مجلس المنظمة إلى أية توصية تعتمدها الشراكة العالمية يمكن أن يكون لها انعكاسات على مستوى السياسات أو يمكن أن تؤثر على البرامج الاستراتيجية للمنظمة."

4- منذ بدء الشراكة العالمية من أجل التربة، اجتمعت جمعيتها العامة مرتين، أي الدورة الأولى المذكورة أعلاه 11-12 يونيو/حزيران 2013 والدورة الثانية 22-24 يوليو/تموز 2014. وبما أن مجلس المنظمة شارك قبل ذلك بأشهر قليلة في اعتماد الشراكة العالمية من أجل التربة، قدم التقرير عن الدورة الأولى مباشرة إلى الدورة الثامنة والأربعين بعد المائة للمجلس في ديسمبر/كانون الأول. وتمشياً مع القواعد الإجرائية المتفق عليها، ترفع تقارير الدورة الثانية للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة الزراعة.

¹ الوثيقة CL 148/REP : "29- أقر المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التربة وطلب أن ترفع الجمعيات العامة اللاحقة للشراكة العالمية من أجل التربة تقارير منتظمة إلى لجنة الزراعة عن الآثار المترتبة على قراراتها وتوصياتها الرئيسية. 30- رحب المجلس بتبني القواعد الإجرائية للشراكة العالمية من أجل التربة، المكتملة للاختصاصات الموجودة، كما رحب بإنشاء مجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة. 31- أخذ المجلس علماً بأن الجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة قد ناقشت وضع خطط العمل لركائز الشراكة العالمية والإنشاء التدريجي لشراكات إقليمية من أجل التربة. 32- أخذ المجلس علماً كذلك بأن الجمعية العامة للشراكة العالمية قد طلبت بشكل خاص تأسيس مرفق مكرس بموجب قواعد منظمة الأغذية والزراعة لتيسير جمع المساهمات من خارج الميزانية للأنشطة والمشاريع المعتمدة بطريقة شفافة."

ثانياً – نقاط بارزة الأهمية من تقرير الدورة الثانية للجمعية العامة²

- 5- يشار فيما بعد إلى بعض أنشطة الشراكة العالمية من أجل التربة التي بحثتها الجمعية العامة والإنجازات التي قدمت لها تقارير عنها باعتبارها جديرة بأن تحظى باهتمام خاص من لجنة الزراعة:
- اعتمدت أربع خطط عمل جوهرية في إطار الركائز 1 و2 و4 و5³ من ركائز الشراكة العالمية من أجل التربة. وبما أن صياغة وصقل "خطة العمل" للركيزة 3 كانت لا تزال جارية وقت انعقاد دورة الجمعية العامة هذه، ينبغي النظر في هذه الركيزة الأخيرة في اجتماع الجمعية العامة القادم.
 - يجري إحراز تقدم في إنشاء "شراكات إقليمية من أجل التربة" نشطة ومفتوحة لدعم تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التربة في المناطق الجغرافية المختلفة. والشركاء المعنيون مدعوون إلى توحيد الشراكات الإقليمية لتكوين شبكة كاملة وفعّالة تماماً من الشراكات الإقليمية بأسرع ما يمكن.
 - في تناولها مسألة الحشد العام للموارد للشراكة العالمية، أشارت الجمعية العامة إلى أن هناك علامات مشجعة هامة من الشركاء في الموارد (بما في ذلك موافقة المفوضية الأوروبية على أحد المشاريع في نهاية عام 2013)، بينما ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وهناك الآن أداة أساسية لحشد الموارد تدعى "مرفق التربة السليمة" (الذي أقيم بناء على طلب من الجمعية العامة) متاحة لتيسير الحوار مع الشركاء في الموارد المحتملين ومشاركتهم الفعّالة في هذا الجهد الضخم.
 - وضعت خطط عمل ملموسة فيما يتعلق باليتين رئيسيتين لبناء الوعي، وهما "اليوم العالمي للتربة" الذي يحتفل به كل عام في 5 ديسمبر/كانون الأول و"السنة الدولية للتربة" في عام 2015، بعد إقرارهما من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2013. كما اتخذت الجمعية العامة للشراكة العالمية عدداً من القرارات العملية لدعم تنفيذ هاتين الآيتين، كالموافقة على الشعارات والمصادقة على خطة العمل لتنفيذ "السنة الدولية للتربة" بما في ذلك إنشاء لجنّتها التوجيهية.
 - صادقت الجمعية العامة للشراكة العالمية على "الميثاق العالمي المحدث للتربة"، وهي تتطلع إلى أن تنظر فيه إيجابياً الدورة الرابعة والعشرون لمجلس المنظمة والدورة الخمسون بعد المائة للجنة الزراعة، ليُصار إلى اعتماده نهائياً من الدورة التاسعة والثلاثين من مؤتمر المنظمة (أنظر الجزء التالي).

الميثاق العالمي المحدث للتربة

- 6- أعربت الجمعية العامة عن تقديرها لقيام مجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة (مجموعة الخبراء الفنية) بإتمام النص المحدث للميثاق العالمي للتربة الذي أقرّ نصّه الأصلي في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة عام 1981. وقد

² يمكن الرجوع إلى التقرير الكامل على الموقع:

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/GSP/docs/plenary_assembly_II/GSP_PAII_Report.pdf

³ الركيزة 1- تشجيع الإدارة المستدامة لموارد التربة لحماية التربة وحفظها وإنتاجيتها المستدامة

الركيزة 2- تشجيع الاستثمارات والتعاون الفني والسياسات والتثقيف واستثارة الوعي وتقديم الإرشادات في مجال التربة

الركيزة 4- تعزيز كمية البيانات والمعلومات المتعلقة بالتربة ونوعيتها: جمع البيانات (توليدها)، التحليل، المصادقة، الإبلاغ، الرصد، الدمج مع اختصاصات أخرى.

الركيزة 5- دعم تنسيق الأساليب والمقاييس والمؤشرات للإدارة المستدامة لموارد التربة وحمايتها

شمل هذا العمل مشاورات مكثفة، بما في ذلك مجموعة العمل التي عينتها مجموعة الخبراء لتطوير مسودات متتالية للميثاق المحدث.

7- يرد النص الجديد المقترح للميثاق بعد مراجعته من الجمعية العامة لتنظر فيه لجنة الزراعة في الملحق من هذه الوثيقة.

8- شعرت مجموعة الخبراء الفنية، ولاحقاً الجمعية العامة، أن من المفيد تحديد غرض هذه العملية من خلال العبارات التالية: "تمة حاجة ملحة إلى تحديث الرؤية والمبادئ التوجيهية التي عبرت عنها قبل ثلاثين سنة من الآن الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة في الميثاق العالمي للتربة (الفاو، 1981). ولا تزال المبادئ الثلاثة عشر التي نص عليها الميثاق صالحة، لكنها باتت بحاجة إلى تحديث ومراجعة في ضوء المعارف العلمية الجديدة المكتسبة خلال الأعوام الثلاثين الماضية، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الجديدة المستجدة أو المتفاقمة في العقود الأخيرة، ومنها مثلاً تلوث التربة وتداعياته على البيئة، والتكيف مع تغيير المناخ والحد من تأثيراته، والزحف العمراني وتأثيراته على توفر التربة ووظائفها. وينبغي تحديد أولويات جديدة للعمل وأنشطة متابعة أيضاً مع الاستفادة من تجارب الماضي واستخلاص الدروس من حالات الفشل والأخطاء المرتكبة والتي أدت إلى استمرار مشكلة تدهور التربة وعدم استخدام الموارد المتاحة من التربة على نحو مستدام على مستوى العالم ككل".

ثالثاً - الإجراء المقترح على اللجنة:

9- قد ترغب اللجنة في أن:

- (أ) تعرب عن التقدير لما أحرزته الشراكة العالمية من أجل التربة من تقدم جيد منذ تأسيسها، بما في ذلك الموافقة على "خطط العمل"، والترتيبات التي اتخذت لإنجاح تنفيذ "السنة الدولية للتربة (2015)" و"اليوم العالمي للتربة"، وإصدار تقرير تأسيسي جديد مخطط له عن "حالة موارد التربة في العالم" في نهاية عام 2015.
- (ب) تأكيد أهمية بذل جهود قوية لحشد الموارد فيما يتعلق بجميع أعمال الشراكة العالمية من أجل التربة، وخصوصاً دعم تنفيذ "خطط العمل". وفي هذا الصدد، قد ترغب اللجنة في دعوة الشركاء في الموارد المحتملين جميعاً للاستفادة الكاملة من "مرفق التربة السليمة" الذي شكّل مؤخرًا.
- (ج) إقرار "الميثاق العالمي المحدث للتربة"، قبل أن ينظر فيه مجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2014 ومؤتمر المنظمة في يونيو/حزيران 2015.

الملحق

الميثاق العالمي للتربة

أولاً - الديباجة

1- التربة عنصر أساسي للحياة على الأرض، لكن الضغوط البشرية على موارد التربة أخذت تصل حدوداً حرجية. فالإدارة الحريضة للتربة أحد العناصر الضرورية لضرورة حيوية لضمان زراعة مستدامة، كما أنها توفر رافعة قيمة لضبط المناخ وسبيلاً إلى حماية خدمات النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي.

2- تقر الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) في يونيو/حزيران 2012، "المستقبل الذي نتوخاه"، بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإدارة الجيدة للأراضي، بما في ذلك التربة، وخصوصاً مساهمتها في النمو الاقتصادي والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتمكين المرأة والتصدي لتغير المناخ وتحسين توفر المياه.

ثانياً - المبادئ

3- الأتربة مورد تمكين رئيسي يحتل موقعاً مركزياً في خلق مجموعة من السلع والخدمات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان. وللحفاظ على موارد التربة العالمية أو تعزيزها أهمية جوهرية إذا كان للاحتياجات الإنسانية الشاملة من الأغذية والمياه وأمن الطاقة أن تلبى وفقاً للحقوق السيادية لكل دولة ولمواردها الطبيعية. ويلاحظ بشكل خاص أن الزيادات المتوقعة في إنتاج الأغذية والألياف والوقود الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة ستؤدي إلى ضغط متزايد على التربة.

4- الأتربة نتاج أفعال وتفاعلات معقدة بين عمليات عدة في الزمان والمكان، ولذا فإنها بدورها متنوعة في الشكل والخصائص وفي مستوى خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها. وتتطلب الإدارة الجيدة للتربة فهم هذه القدرات المختلفة للتربة وتشجيع استخدام الأراضي استخداماً يحترم مجموعة القدرات هذه بغية القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

5- تكون إدارة التربة مستدامة في حال المحافظة على خدمات الدعم والإمداد والتنظيم والخدمات الثقافية التي توفرها التربة أو تعزيزها دون المساس بصورة ملحوظة إما بوظائف التربة التي تمكن هذه الخدمات أو التنوع البيولوجي. ومن المثير للقلق بخاصة التوازن بين خدمات الدعم والإمداد للإنتاج النباتي وبين خدمات التنظيم التي توفرها التربة لضمان جودة المياه ومدى توافرها وللتركيبة الجوية لغازات الدفيئة.

- 6- عادة، يجري تطبيق القرارات المتعلقة بإدارة التربة محلياً في ظلّ ظروف اجتماعية واقتصادية متنوعة تنوعاً كبيراً. وفي أحيان كثيرة، يتطلب وضع تدابير محددة مناسبة ليطبقها صانعو القرارات المحليين مبادرات مشتركة بين الاختصاصات وعلى مستويات متعددة يقوم بها العديد من أصحاب المصلحة. ومن هنا فإن التزاماً قوياً بتضمين المعرفة المحلية الأصيلة أمر حاسم الأهمية.
- 7- تتحكم إلى حد كبير مجموعة الخصائص الكيميائية والبيولوجية والمادية الموجودة في التربة المعنية في الوظائف المحددة لتلك التربة. ومن الضروري لتحقيق الاستدامة معرفة الحالة الفعلية لتلك الخصائص ودورها في وظائف التربة وتأثير التغيير عليها - سواء كان التغيير طبيعياً أم من صنع الإنسان.
- 8- الأتربة مخزن أساسي للتنوع البيولوجي العالمي الذي يمتد من الكائنات الحية الدقيقة إلى الحيوان والنبات. ويؤدي هذا التنوع البيولوجي دوراً أساسياً في دعم وظائف التربة وبالتالي دعم السلع والخدمات المتصلة بالتربة التي يوفرها النظام الإيكولوجي. لذا، من الضروري لحماية هذه الوظائف الحفاظ على التنوع البيولوجي للتربة.
- 9- تقدم الأتربة على أنواعها - سواء كانت تدار إدارة نشطة أم لا - خدمات نظام إيكولوجي ذات صلة بضبط المناخ العالمي وتنظيم المياه على نطاقات متعددة. ومن شأن تحويل وجهة استخدام الأراضي أن يخفف خدمات السلع العامة العالمية التي توفرها التربة. وليس بالإمكان تقييم تأثير عمليات التحويل المحلية والإقليمية في وجهة استخدام الأراضي بشكل موثوق إلا في سياق تقييمات شاملة مساهمة الأتربة في خدمات النظام الإيكولوجي الجوهرية.
- 10- يؤدي تدهور التربة من ذاته إلى إنقاص وظائف التربة وقدرتها على دعم خدمات النظام الإيكولوجي الهامة أهمية جوهرية لرفاهية الإنسان أو إلى القضاء على هذه الوظائف والقدرات. وإنّ الحد قدر المستطاع من التدهور الكبير في التربة أو القضاء عليه عنصر أساسي للحفاظ على الخدمات التي تقدمها التربة على أنواعها وهي أكثر جدوى من حيث الكلفة مقارنة بإعادة تأهيل التربة بعد تدهورها.
- 11- يمكن، في بعض الحالات، أن تعاد للتربة التي عانت تدهوراً وظائفها الأساسية ومساهمتها في خدمات النظام الإيكولوجي عبر تطبيق تقنيات إعادة تأهيل مناسبة. ومن شأن هذا أن يزيد المساحة المتاحة لتقديم الخدمات دون أن يستدعي تحويل وجهة استخدام الأراضي.

ثالثاً - خطوط توجيهية للعمل

- 12- يتمثل الهدف الشامل بالنسبة إلى الأطراف كافة ضمان الإدارة المستدامة للأتربة وإعادة تأهيل الأتربة المتدهورة أو إعادتها إلى ما كانت عليه قبلاً.

13- تتطلب الإدارة الحسنة للتربة الاستناد في الإجراءات المتخذة على المستويات كافة - من الدول وكذلك، حسب قدراتها، من الهيئات العامة والمنظمات الحكومية الدولية والأفراد والمجموعات والشركات - إلى فهم مبادئ الإدارة المستدامة للتربة والمساهمة في تحقيق عالم محايد بالعلاقة مع تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة.

14- الأطراف الفاعلة جميعاً، وعلى وجه التحديد كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة التالية، مدعوة إلى النظر في الإجراءات التالية:

ألف - الإجراءات من قبل الأفراد والقطاع الخاص

أولاً - يتعين على الأفراد كافة الذين يستخدمون التربة أو يديرونها العمل كقيمين على التربة لضمان أن تكون إدارة هذا المورد الطبيعي الحيوي الأهمية إدارة مستدامة للحفاظ عليه للأجيال المقبلة.
ثانياً - القيام بإدارة التربة إدارة مستدامة في إنتاج السلع والخدمات.

باء - الإجراءات من قبل المجموعات والوسط العلمي

أولاً- نشر المعلومات والمعارف المتعلقة بالتربة.
ثانياً- التأكيد على أهمية الإدارة المستدامة للتربة لتجنب إلحاق ضرر بالوظائف الرئيسية للتربة.

جيم - الإجراءات من قبل الحكومات

أولاً - تشجيع الإدارة المستدامة للتربة لإدارة مناسبة لكافة أنواع التربة الموجودة ولاحتياجات البلد المعني.
ثانياً - السعي إلى خلق الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والمؤسسية المشجعة للإدارة المستدامة للتربة من خلال تذليل العقبات. وينبغي السعي إلى إيجاد سبل ووسائل تمكن من تخطي العقبات التي تحول دون اعتماد الإدارة المستدامة للتربة والمتعلقة بحيازة الأراضي وحقوق المستخدمين وبإمكان الحصول على الخدمات المالية والبرامج التثقيفية. ويشار في هذا الصدد إلى "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحكم المسؤول لحيازة الأراضي والغابات ومصائد الأسماك في إطار الأمن الغذائي الوطني" التي اعتمدها لجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2012.

ثالثاً - المشاركة في إعداد مبادرات تثقيفية وبناء قدرات مشتركة بين الاختصاصات وعلى مستويات عدة لتشجيع مستخدمي الأراضي على اعتماد الإدارة المستدامة للتربة.

رابعاً - دعم برامج البحوث التي توفر أساساً علمياً سليماً لتطوير الإدارة المستدامة للتربة وتطبيقها من قبل المستخدمين النهائيين.

خامساً - إدراج مبادئ وممارسات الإدارة المستدامة للتربة في توجيهات السياسة العامة وفي التشريعات على شتى المستويات الحكومية، ما يؤدي في الحالة المثلى إلى وضع سياسة وطنية خاصة بالتربة.

سادساً - النظر صراحة في دور ممارسات إدارة التربة في التخطيط للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته والحفاظ على التنوع البيولوجي.

سابعاً – وضع وتنفيذ أنظمة للحد من تراكم الملوثات ما فوق مستويات محددة للحفاظ على صحة الإنسان ورفاهيته ولتسهيل معالجة التربة الملوثة التي تتخطى الملوثات فيها هذه المستويات فتشكل تهديداً للإنسان والنبات والحيوان.

ثامناً – تطوير نظم وطنية للمعلومات عن التربة والمساهمة في وضع نظام عالمي للمعلومات عن التربة.

تاسعاً – وضع إطار مؤسسي وطني لرصد تنفيذ الإدارة المستدامة للتربة وحالة موارد التربة بشكل عام.

دال – الإجراءات من قبل المنظمات الدولية

أولاً – تيسير وضع ونشر تقارير جديدة بالاعتماد والثقة عن حالة موارد التربة العالمية وبروتوكولات الإدارة المستدامة للتربة.

ثانياً – تنسيق الجهود لتطوير نظام عالمي للمعلومات عن التربة يتميز بدقة عالية وضمان دمج مع نظم المراقبة الأرضية العالمية الأخرى.

ثالثاً – مساعدة الحكومات، بناء على الطلب، على وضع التشريعات والمؤسسات والعمليات المناسبة التي تمكنها من ابتكار الأساليب المناسبة للإدارة المستدامة للتربة وتطبيق تلك الأساليب ورصدها.